

الأطر السياسية والاقتصادية لتعميق التعاون الصيني السعودي

عن كابسارك

مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك) هو مركز عالمي غير ربحي يجري بحثاً مستقلة في اقتصاديات وسياسات وتقنيات الطاقة بشتى أنواعها بالإضافة إلى الدراسات البيئية المرتبطة بها. وتتمثل مهمة كابسارك في تعزيز فهم تحديات الطاقة والفرص التي تواجه العالم اليوم وفي المستقبل من خلال بحوث غير منحازة ومستقلة وعالية الجودة لما فيه صالح المجتمع، ويقع كابسارك في الرياض بالمملكة العربية السعودية.

إشعار قانوني

© حقوق النشر 2020 محفوظة لمركز الملك عبدالله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك). لا يجوز استخدام هذا المستند أو أي معلومات أو بيانات أو محتوى يتضمنه دون نسبه بشكل ملائم لكابسارك. كما لا يجوز إعادة إنتاج هذا المستند أو جزء منه دون إذن خطي من كابسارك. ولا ينشأ عن المعلومات الواردة في هذا المستند أي ضمان أو تعهد أو أي مسؤولية قانونية –سواء مباشرة أو غير مباشرة- تجاه دقتها أو اكتمالها أو فائدتها. كما لا يجوز أن يعتبر هذا المستند –أو أي جزء منه- أو أن يفسر كمنصحة أو دعوة لاتخاذ أي قرار.

استعرضت ورشة عمل «الأطر السياسية والاقتصادية لتعميق التعاون الصيني السعودي» المنعقدة في الثاني من شهر يوليو لعام 2019م تطور مبادرة الحزام والطريق الصينية (BRI) ومدى تأثيرها على المملكة العربية السعودية، وذلك بهدف تحسين أطر السياسة الثنائية والتكامل الاقتصادي تحت مبادرة الحزام والطريق الصينية رؤية السعودية 2030، وقد كانت هذه الورشة الثالثة في سلسلة ورش العمل الهادفة إلى زيادة التفاهم حول التنمية الصناعية وتحويلات الطاقة في هذين البلدين.

ركزت الورشة على ثلاثة محاور، على النحو التالي:

الاستثمار في أنظمة الطاقة المستقبلية: تطور الاستثمار الصيني الخارجي المباشر في مجالات الطاقة في إطار مبادرة الحزام والطريق الصينية إلى ما هو أبعد من الحاجة إلى تأمين الموارد إلى مجموعة أوسع من الطموحات الاستراتيجية، حيث طغت مشاريع التصنيع والبنية التحتية تدريبياً على الدور المهيمن في السابق للاستثمار المباشر في إطار هذه المبادرة، في حين تتزايد أهمية التعاون في مجال الطاقة الخضراء بين اقتصادات دول مبادرة الحزام والطريق وتظهر من خلالها إمكانات كبيرة لخفض الانبعاثات الكربونية، ويشمل ذلك الجهود المبذولة لبناء نظام بيئي «يرتكز على المستثمرين» في المملكة العربية السعودية لتشجيع الاستثمار الأجنبي في مجمعات الطاقة المتجددة والقدرة الصناعية المحلية ذات الصلة.

فرص تحسين كفاءة استخدام الطاقة: توفر سياسات خفض استهلاك النفط المحلي إمكانات هائلة للمملكة العربية السعودية لتحسين استدامتها المالية والسيطرة على الانبعاثات الكربونية المحلية، ولدى المملكة الفرصة المواتية لوضع أهداف وطنية رفيعة المستوى لتقليل استخدام النفط لإحداث تغيير أوسع في قطاع الطاقة. كذلك فقد أثبتت إصلاحات أسعار الطاقة منذ عام 2016م فعاليتها وجدواها، حيث بدأنا نشهد تحولات في سلوك الاستثمار والمستهلك مما ساعد على تقليل استخدام الطاقة. كما ستستفيد التغييرات الهيكلية الأعمق من دعم خطة نقل التمويل العام للصناعات، وسيطلب ذلك من الحكومة السعودية إعادة تشكيل دورها في إنشاء وتحسين سوق كفاءة استخدام الطاقة.

دمج سلسلة التوريد البتروكيماوية: تواجه صناعة البتروكيماويات مجموعة من التحديات التي تبدأ من تقلب أسعار النفط والأنظمة البيئية المشددة انتهاءً بالنزاعات التجارية الدولية وزيادة الضبابية الجيوسياسية. وبإمكان المملكة العربية السعودية والصين نظراً إلى المزايا التنافسية التكميلية والمصالح المتبادلة بينهما، أن يدفعاً التنمية المشتركة لقطاعيهما البتروكيماوية، وبالتالي نموها الاقتصادي الأوسع، من خلال ثلاث طرق: (1) تشجيع الاستثمار الثنائي في الإنتاج الكيميائي (2) زيادة التعاون في البحث والابتكار للحفاظ على قدرتهما التنافسية الصناعية والتصدي لتحديات الاستدامة (3) إزالة الحواجز التجارية - لا سيما من خلال وضع اللامسات الأخيرة على اتفاقية التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون الخليجي.

من وطأة هذه التحديات بأن تسهل تكامل قطاعات الطاقة وتخطيط مواردها بين اقتصادات دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ودول مبادرة الحزام والطريق على نطاق أوسع. على وجه التحديد، نجد أن خارطة طريق المملكة لتطوير الطاقة المتجددة ونظامها الإيكولوجي "المتمحورة حول المستثمر" التي تم إنشاؤها حديثاً توفر مجالات واعدة لاستثمارات مبادرة الحزام والطريق متضمنة (35) مجعماً من مجمعات الطاقة المتجددة المخطط لها إضافة للقدرات الصناعية المحلية.

أدركت المملكة العربية السعودية ضرورة تعزيز قدرتها التنافسية بالتزامن مع تقليل الطاقة المهدرة وتحسين كفاءة استخدام الطاقة في القطاع الصناعي، حيث أن من شأن هذه التدابير إتاحة الفرصة للحكومة السعودية لوضع نظام للأهداف الوطنية رفيعة المستوى المدعومة بتطبيق معايير كفاءة استخدام الطاقة والحوافز المالية لتطوير تقنيات كفاءة استخدام الطاقة والتكنولوجيا الخضراء المراعية للبيئة. غير أن من المتوقع أن تقوم السلطات المعنية بتحرير السوق تدريجياً مع اكتمال نموه وذلك عقب احتضان سوق كفاءة استخدام الطاقة من خلال إصلاحات أسعار الطاقة وتحسين نظم الإشراف وإصدار الشهادات.

كذلك سيستفيد قطاع البتروكيماويات في كلا البلدين من زيادة شراكات الاستثمار والبحوث الثنائية، مما سيساعد على تعزيز تجارتها في المواد الكيميائية وزيادة القدرة التنافسية للقطاع الصناعي ومجابهة تحديات الاستدامة، كما يمكن أن يؤدي إبداء قدر أكبر من التعاون بين البلدين أن يؤدي إلى ابتكارات في مجالات كفاءة وإنتاجية المواد الكيميائية والتعبئة البلاستيكية واستعادة وإعادة تدوير النفايات البلاستيكية على سبيل المثال. كذلك سيكون لإبرام اتفاقية التجارة الحرة (FTA) بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية (GCC) والصين تأثيراً بالغاً على تجارة البتروكيماويات بين الصين والمملكة العربية السعودية لأن تخفيض (أو إلغاء) الحواجز التعريفية وغير التعريفية من شأنه أن يؤدي إلى توسيع وصول المنتجين

زاد عدد الدول الأعضاء في مبادرة الحزام والطريق (BRI) من (65) دولة من الدول الأعضاء الأصليين خلال إطلاقها الرسمي في عام 2015م إلى (131) دولة اعتباراً من شهر أبريل عام 2019م، حيث رحبت دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بصفة عامة بهذه المبادرة وهدفها المتمثل في تحسين الاتصال الإقليمي. ومع أن كل اقتصاد لأي دولة من الدول الأعضاء يتمتع بقدرة مختلفة على الاستفادة من مبادرة الحزام والطريق اعتماداً على حجمها وهيكلها ومستوى تنميتها ومزاياها المميزة المختلفة، إلا أن هذه الخصائص بدورها تشكل استثمارات وبرامج مبادرة الحزام والطريق لكل دولة مضيئة ومشاركتها الثنائية (والمتعددة الأطراف) المرتبطة بها مع الصين، مثل وضع خطط عمل مشتركة وتعديل هيكل الإدارة وتطوير القدرات المؤسسية وأطر السياسات العامة.

يمثل دمج مبادرة الحزام والطريق الصينية ورؤية السعودية 2030 -التي تعتبر خارطة الطريق الاستراتيجية للتنوع الاقتصادي في المملكة- وسيلة أساسية للتعاون الثنائي بين البلدين من أجل تعزيز القطاع الصناعي غير النفطي والتجارة الثنائية والاستثمار، حيث بإمكان الحكومة السعودية خفض التكاليف المتعلقة بالامتثال لمبادرات المحتوى المحلية وسياسات السعودية، في حين أن بإمكان الحكومة الصينية تخفيف القيود المفروضة على الاستثمار الخارجي المباشر (ODI) إلى اقتصاديات دول مبادرة الحزام والطريق.

ومن ناحية أخرى، تبرز مشاريع الطاقة "الخضراء" التي تركز بنحو متزايد على الاستثمارات الصينية الخارجية المباشرة باعتبارها مجالاً آخر محتمل للتعاون الثنائي بين هذين البلدين في إطار مبادرة الحزام والطريق ورؤية السعودية 2030، كما نجد أن خطى الاستثمار في الطاقة المتجددة تتسارع وتيرتها باطراد في معظم اقتصادات دول مبادرة الحزام والطريق رغم استمرار وجود العديد من العقبات التي تشمل انعدام التمويل المتاح ومحدودية قاعدة التصنيع المحلية لتوفير التكنولوجيا اللازمة، وتعتبر هذه القيود شديدة للغاية لا سيما بالنسبة للمشاريع الصغيرة. غير أن بإمكان مبادرة الحزام والطريق التخفيف

بدورها في سد الفجوة في مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة. ويمكن للصين والمملكة العربية السعودية على سبيل المثال الاستثمار في مشاريع مشتركة في قطاعات البتروكيماويات في كلا البلدين، وكذلك في الاقتصادات الأخرى لدول مبادرة الحزام والطريق.

الكيميائيين السعوديين إلى الأسواق الصينية. بيد أن المفاوضات بين البلدين استمرت لسنوات وقد لا يكون من السهل اختتامها. ومن جانب آخر، يوفر التعاون في مجال الأعمال التجارية طريقة أكثر قابلية للتحقيق لتطوير علاقات أوثق، والتي يمكن أن تساعد

خلفية حول ورشة العمل

ديسمبر من عام 2017م، وورشة عمل دوافع السياسة الصينية للطلب على الطاقة في المستقبل التي عقدت في شهر يوليو من عام 2018م.

جمع المنتدى الذي استمر ليوم واحد في الرياض في الثاني من شهر يوليو عام 2019م أكثر من (30) خبيراً من الوكالات الحكومية والمعاهد البحثية والمجموعات الصناعية، حيث استعرض المشاركون التقدم المحرز في التعاون الثنائي في مجالات الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة وتحليل الفرص الاستثمارية المتعلقة بتطور قطاع البتروكيماويات. وتناولت مناقشات المائدة المستديرة التفاعلية قيمة دمج مبادرة الحزام والطريق مع رؤية السعودية 2030 وكيفية تحقيق ذلك.

تعدُّ هذه الورشة الثالثة التي تعقد في إطار سلسلة ورش العمل التي ينظمها مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك) والتي تتناول مبادرة الحزام والطريق الصينية (BRI) من منظور خارطة الطريق الاستراتيجية للمملكة العربية السعودية ورؤية السعودية 2030. وتهدف الفعاليات المصاحبة لها إلى زيادة فهم السياسات الرئيسية والقوى الدافعة حول التنمية الصناعية وتحولات الطاقة في المملكة العربية السعودية والصين.

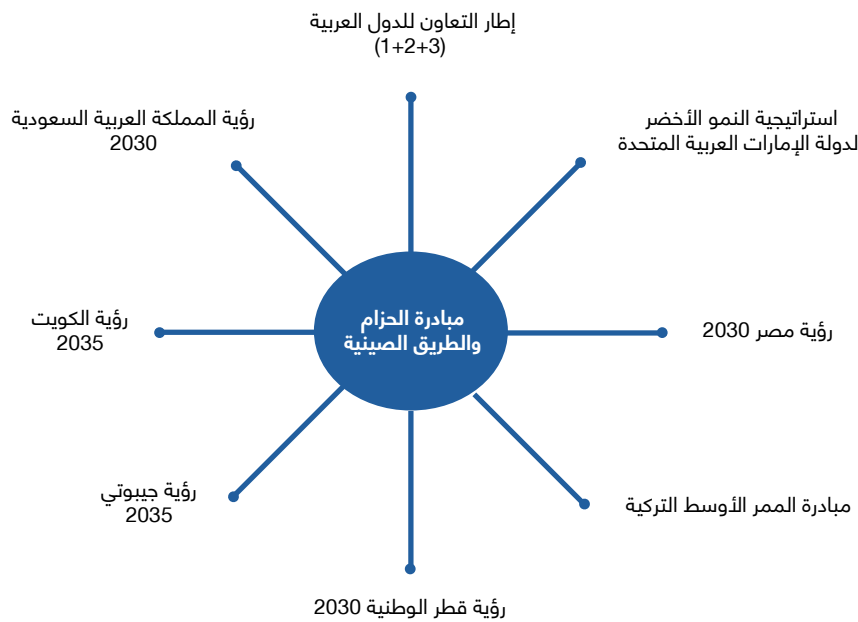
استندت هذه الورشة إلى ورشتين سابقتين، هما: تعزيز القيادة المشتركة حول تحولات إنتاجية الطاقة في المملكة العربية السعودية والصين التي عقدت في شهر

تطور مبادرة الحزام والطرق وأثرها على المملكة العربية السعودية

أما بالنسبة للعديد من الحكومات، فقد حفزت مبادرة الحزام والطرق إيلاء المزيد من التركيز على السياسات والاستثمار في الاتصال الإقليمي. فيما ربطت العديد من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا استراتيجياتها للنمو الاقتصادي بمبادرة الحزام والطرق من خلال الروابط المادية أو المؤسسية أو العلاقات بين الشعوب (راجع الشكل "1"). إلا أن بإمكان واضعي السياسات تسريع وتعميق التكامل الاقتصادي من خلال التخطيط الأكثر منهجية والطويل الأجل، وسيطلب ذلك بذل الجهود المكثفة -سواء على المستوى الثنائي أو على المستوى المتعدد الأطراف- من أجل وضع خطط العمل المشتركة وتعديل هياكل الحوكمة الحالية وبناء أطر مؤسسية وسياسية جديدة.

كما أسلفنا فقد توسعت مبادرة الحزام والطريق (BRI) من (65) دولة إبان إطلاقها الرسمي في عام 2015م، إلى (131) دولة عضوة اعتباراً من شهر أبريل عام 2019م. ولقد ركزت المبادرة في بدايتها على ممرين اقتصاديين رئيسيين، هما: "الحزام الاقتصادي لطريق الحرير" عبر مختلف مناطق أوراسيا (المنطقة الواصلة بين أوروبا وآسيا) و"طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين" الذي يربط الصين بجنوب وجنوب شرق آسيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ومما لا شك فيه إن الإدراج اللاحق لبلدان من إفريقيا الكبرى وحوض البحر الكاريبي وجنوب المحيط الهادئ وأمريكا الوسطى والجنوبية يعكس التصميم المفتوح لعضوية مبادرة الحزام والطريق وطموحاتها، فضلاً عن توقيع أكثر من (30) منظمة دولية لاتفاقيات للتعاون مع الصين بموجب مبادرة الحزام والطريق.

الشكل 1. ربط مبادرة الحزام والطرق باستراتيجيات التنمية الوطنية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.



المصدر: كابسارك.

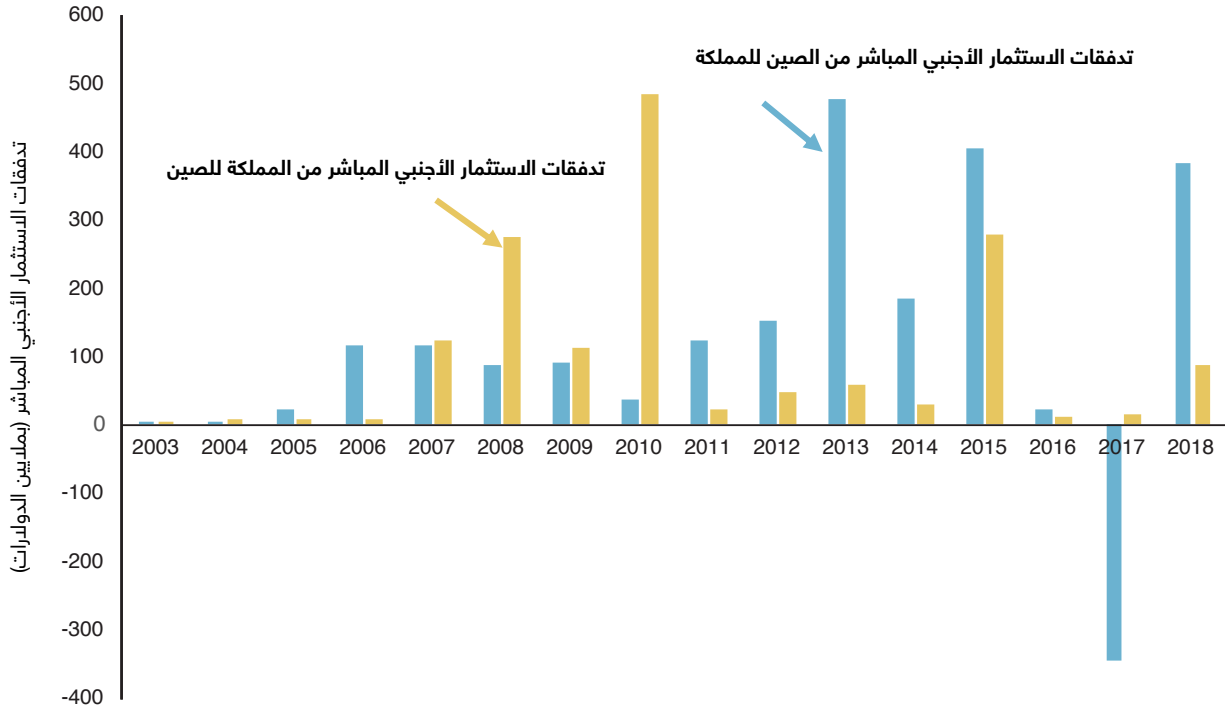
للدراستات والبحوث البترولية (كابسارك) المقدمة في ورشة العمل خمسة مقاييس رئيسية، هي: التعاون في مجال السياسات والتكامل التجاري وتكامل الاستثمار الأجنبي المباشر والتكامل المالي وتبادل الأفراد. ويوضح التحليل أن البلدين قد عززا العلاقات الثنائية بينهما بدرجة ملحوظة خلال العقد الماضي، كما يحدد التحليل ثلاثة مجالات رئيسية يحقق فيها التعاون الأعمق فوائد اقتصادية جمّة، وهي: الانتقال من النفط والغاز التقليديين إلى تقنيات جديدة منخفضة الانبعاثات الكربونية ودفع صناعة البتروكيماويات وسلسلة القيمة وتوسيع قدرات قطاعي البناء والصناعة المحليين.

يمكن لدمج مبادرة الحزام والطرق ورؤية السعودية 2030 (SV2030) التي تمثل خارطة الطريق الاستراتيجية للمملكة من أجل التنمية الاقتصادية أن يعزز سلسلة التوريد المحلية في المملكة ويحوّل المزيد من الإنتاج "ذي القيمة المضافة" للقطاع الصناعي داخل حدودها. أما على مستوى الشراكة الحكومية والاستراتيجية، فإنّ هنالك عدد متزايد من المشاريع التعاونية بين البلدين إما قيد المناقشة أو في مرحلة التخطيط، حيث يمكن لهذه المشاريع أن تخلق فرص عمل للمواطنين السعوديين وتحقق فوائد أخرى مهمة مثل عزل المملكة العربية السعودية عن أيّ صدمات في أسواق النفط.

مما يجدر ذكره هنا أنّ لاتفاقيات تيسير التجارة تأثيراً بالغ على اقتصاديات دول مبادرة الحزام والطريق، حيث نجد من بين المجموعات الإقليمية لاقتصادات دول مبادرة الحزام والطريق الأصلية البالغ عددها (65) دولة، حققت رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) وغرب آسيا أسرع نمو في التجارة وأكبر عمليات الدمج والاستحواذ بين عامي 2014 و2018م. وقد لعب تسهيل التجارة بكفاءة بين هذه الكتلة والصين دوراً هاماً في نمو اقتصاديات الآسيان. أما على الصعيد العالمي، فينظر الآن إلى الإجراءات البالية والبيروقراطية المفرطة التي تفرضها سلطات الجمارك وغيرها من وكالات إدارة الحدود على أنها تشكل عقبة كبيرة أمام التجارة مقارنة بزيادة التعريفات التجارية، مما يدل على أهمية تحسين تيسير التجارة بالتوازي مع الاستثمار في البنية التحتية المادية لتعظيم الفوائد الاقتصادية لدول مبادرة الحزام والطريق.

تنزع الخصائص الأساسية للاستثمار في مبادرة الحزام والطريق إلى أن تكون متشابهة في جميع الدول الأعضاء، رغم الاختلافات في أحجام وهيكل اقتصاداتها ومستويات تنميتها وطبيعة وتنظيم حكوماتها ومؤسساتها، من بين المزايا الأخرى التي تحدد كيفية ومدى استفادة كل دولة منها من هذه المبادرة. وبغية تقييم مستوى التكامل بين المملكة العربية السعودية والصين، طبقت دراسة مركز الملك عبد الله

الشكل 2. تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين الصين والمملكة العربية السعودية.



المصدر: كابسارك بناءً على بيانات (CEIC).

على المستثمرين في المملكة. كما سيتطلب من الحكومة السعودية بذل الجهود المتواصلة لتحقيق التوازن وتنسيق هدف زيادة فرص العمل للمواطنين السعوديين مع التوسع في القطاعات غير النفطية. كما يعد تخفيف وتبسيط الأنظمة المتعلقة بالاستثمار الخارجي المباشر لاقتصاديات دول مبادرة الحزام والطرق مسألة بالغة الأهمية بالنسبة للحكومة الصينية، حيث أن خطتها طويلة الأجل لتحرير الاقتصاد المحلي والأسواق المالية في الصين تعدّ بتعزيز الروابط الاقتصادية القوية مع اقتصادات دول مبادرة الحزام والطرق عن طريق تقليل العراقيل التنظيمية.

غير أنّ مخاوف المستثمرين الأجانب من زيادة التكاليف الناشئة عن مبادرات المحتوى المحلي وسياسات السعودية قد يعوق نمو الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة، حيث يعكس التراجع الكبير في الاستثمار الأجنبي المباشر من الصين إلى المملكة العربية السعودية في عام 2016م والتدفق السلبي للاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2017م بقيمة بلغت 345 مليون دولار أمريكي، بصورة جزئية الاستجابة الأولية للمستثمرين الأجانب للتغيرات السياسية في المملكة العربية السعودية. إلا أنّ هذا الوضع تحسّن في عام 2018م عندما سعت الحكومة لإنشاء نظام يركز

الاستثمار في أنظمة الطاقة المستقبلية

تعرضت مبادرة الحزام والطريق لانتقادات شتى بسبب استثماراتها الكثيفة في مشاريع طاقة الفحم، مما يتعارض مع المفهوم التقليدي للطاقة الصينية في الاستثمار الخارجي المباشر بوصفه أداة لتعزيز أمن الطاقة من خلال الحصول على موارد الطاقة الأجنبية، حيث تحاول الصين التخفيف من الطاقة الزائدة في إنتاجها المحلي للفحم وتقليل حصة الفحم في مزيج الطاقة الخاص بها. أما بالنسبة للدول ذات موارد الفحم الوفيرة على امتداد مبادرة الحزام والطريق -مثل إندونيسيا وكازاخستان- فيظل الفحم أحد أكثر الخيارات معقولة التكلفة التي تستخدم للوفاء بالطلب المتنامي على الطاقة، ونجد أن الصين قد استثمرت في هذه الدول في مشاريع تستخدم التقنيات المتقدمة لتوليد الطاقة من الفحم.

الجدير بالذكر أن مشاريع ومبادرات الطاقة الخضراء تُظهر إمكانات كبيرة للتعاون بين الصين والسعودية، لا سيما وأنّ الطاقة المتجددة تمثل حصة متزايدة من إجمالي استثمارات الطاقة في مبادرة الحزام والطريق، وتبيّن التقديرات أنه يمكن بحلول عام 2030م تثبيت 1.94 تيراواط (TW) من الطاقة المتجددة في اقتصادات دول مبادرة الحزام والطريق، وذلك بالتزامن مع إمكانية خفض الانبعاثات الكربونية السنوية بمقدار 780 مليون طن، كذلك يمكن للتخطيط المتكامل لموارد الطاقة وإدارة جانب الطلب أن يقللا من هذه الانبعاثات الكربونية بمقدار مليار طن إضافي. غير أنه ينبغي مواجهة العديد من التحديات لتحقيق هذه الأهداف، وتتضمن هذه التحديات: شح خيارات التمويل المتاحة، ومحدودية القدرة على دعم التصنيع والخدمات المحلية وضعف الأداء الاقتصادي للمشاريع الصغيرة الحجم.

تعد الطاقة المتجددة بالنسبة للمملكة العربية السعودية جزءاً لا يتجزأ من الأهداف الاقتصادية طويلة الأجل بموجب رؤية السعودية، ولدى الحكومة السعودية خطة طموحة لزيادة حصة مصادر الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة.

تعتبر الاستثمارات الصينية في مجالات الطاقة في إطار مبادرة الحزام والطريق متنوعة جغرافياً وتبين تصور مماثل لمخاطر الاستثمار الصيني الخارجي المباشر في مجالات الطاقة في اقتصادات الدول غير الأعضاء في مبادرة الحزام والطريق. وتستفيد اقتصادات رابطة أمم جنوب شرق آسيا من أكثر من 50% من إجمالي استثمارات الصين في مجال الطاقة الخضراء المراعية للبيئة في إطار مبادرة الحزام والطريق، حيث تعد إندونيسيا أكبر الدول المستفيدة. تمثل رابطة الدول المستقلة والآسيان حوالي 30% من عمليات الدمج والاستحواذ الصينية عبر الحدود في قطاع الطاقة، وعلى رأسها كازاخستان. كذلك تهيمن الشركات المملوكة للدولة الصينية على استثمارات الدولة في الخارج على نطاق واسع في مجال الطاقة، ولعل هذا يرجع على الأرجح وبدرجة كبيرة إلى المزايا التنافسية في مشاريع البنية التحتية ذات رؤوس الأموال الكثيفة إلى جانب درجة التحمل العالية لمخاطر العمل في بيئات غير مستقرة سياسياً و/أو اقتصادياً في بعض اقتصادات دول مبادرة الحزام والطريق. فضلاً عن أن الشركات المملوكة للدولة تستفيد كذلك من روابطها بالحكومة الصينية بالعديد من الطرق بما فيها تأمين العقود والحصول على التمويل.

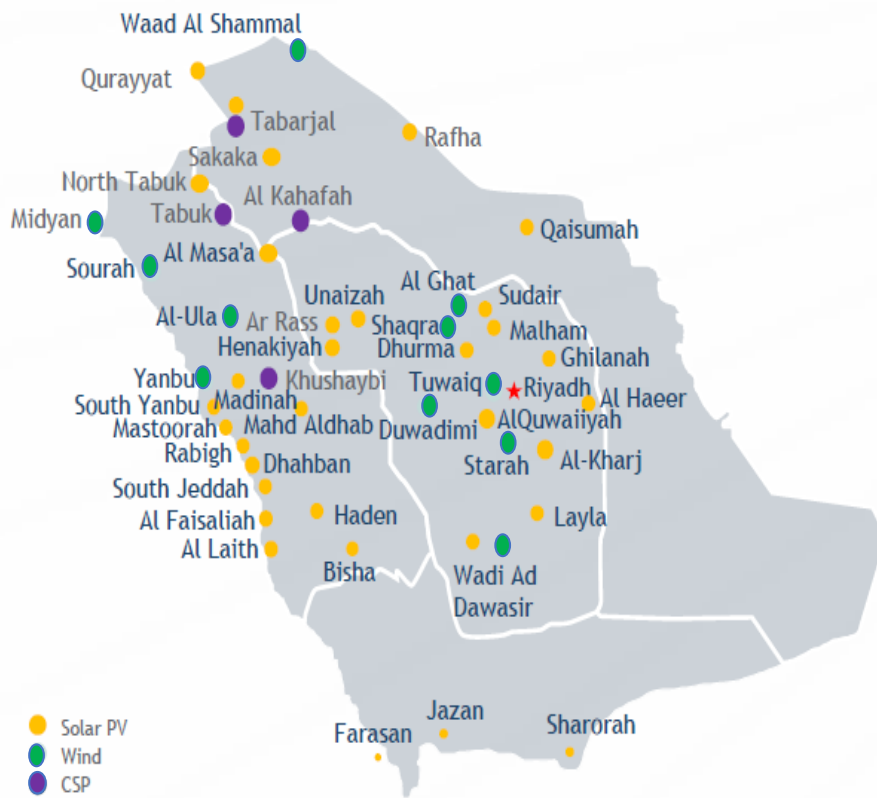
لم يعد الاستثمار الخارجي المباشر للطاقة في الصين مدفوعاً بالحاجة إلى تأمين الموارد في المقام الأول مثلما كان في السابق، حيث تلعب استثمارات الطاقة في إطار مبادرة الحزام والطريق دوراً محورياً في أهداف التنمية الاقتصادية الأوسع للصين، ويتضمن هذا توسيع البنية التحتية الإقليمية والاتصال التجاري وتدويل عملة الرمينبي وتعزيز الأدوار العالمية للمؤسسات المالية التي تقودها الصين. أدى التركيز المتنامي لمبادرة الحزام والطريق على مشاريع التصنيع والبنية التحتية إلى التراجع التدريجي لدور الطاقة الذي كان مهيمناً ويمثل نسبة تقل عن 40% من الاستثمار الخارجي المباشر السنوي لاقتصادات (65) دولة عضواً في مبادرة الحزام والطريق وذلك اعتباراً من عام 2018م، مقارنة بذروتها التي كانت تبلغ نسبة 70% في عام 2009م.

الاستثمار في أنظمة الطاقة المستقبلية

تستهدف المملكة إنشاء نظام يركز على المستثمرين، وقد اتخذت بالفعل خطوات ملحوظة لتعزيز ثقة المستثمرين وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التي تكتسي أهمية خاصة بالنسبة للطاقة المتجددة، كذلك حققت الحكومة أهم تقدم لها في الإطار المؤسسي والتنظيمي بالتحديد الواضح لأدوار السلطات وتقديم طائفة واسعة من الحوافز للمستثمرين من القطاع الخاص، ويعد هذا من ضمن العوامل الرئيسية التي تؤثر على نشر تكنولوجيا الطاقة الجديدة في البلاد. ومن ناحية أخرى، أطلقت الحكومة السعودية مجموعة متنوعة من المبادرات الأخرى لدعم الاستثمار في الطاقة الخضراء، حيث تغطي بوابة

حيث ستعمل المملكة لتحقيق هذا الهدف على تطوير أكثر من (35) مجمعاً صناعياً لتوليد الطاقة المتجددة (مثل مزارع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح) وإنتاج المعدات والتكنولوجيا الداعمة (راجع الشكل "3"). ولن يؤدي هذا إلى تنوع مزيج الطاقة في المملكة فحسب، وإنما سيؤدي كذلك إلى توطيد تصنيع بعض السلع الرأسمالية للطاقة المتجددة عوضاً عن استيرادها من خارج المملكة. كما تتضمن الخطط الموضوعية لهذا الغرض إنشاء ثمانين منشأة لإنتاج معدات الطاقة المتجددة (خمسة منها لمعدات الطاقة الشمسية وثلاثة لمعدات طاقة الرياح) مع إمكانية تصديرها إلى السوق الكبير لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

الشكل 3. القدرة المخطط لها لتطوير الطاقة المتجددة في المملكة العربية السعودية.



المصدر: البرنامج الوطني للطاقة المتجددة - المملكة العربية السعودية.

نستطيع إذا استشرنا المستقبل أن نلاحظ أن خطط البنية التحتية والتنمية الصناعية للحكومة السعودية ستتكامل لتحسين الربط بشبكة الكهرباء في المملكة ودفع عجلة الابتكار في مجالات الشبكات الصغيرة وتخزين الطاقة وحجز الكربون وتخزينه وتطوير طاقة الهيدروجين. إلى جانب أن المشاركة الفاعلة للمعاهد والمستثمرين الصينيين في هذه العملية، بما فيها خطة البحث وتصميم النماذج التجريبية وبناء القدرات التقنية المحلية وتوسيع الأسواق من خلال اقتصادات دول مبادرة الحزام والطرق، ستكون ذات فائدة عظيمة للتحول إلى أنظمة الطاقة الخضراء في كلا البلدين.

البيانات الإلكترونية المحوسبة الآن القطاعات الرئيسية لتطوير الطاقة المتجددة، مما يؤدي لزيادة الشفافية والكفاءة في عملية الاستثمار. تدعم البوابة الإلكترونية التي تعتبر الأطلس الوطني لقياس مصادر الطاقة المتجددة (أطلس لمصادر الطاقة المتجددة) تحديد موقع المشروع المزمع إنشاؤه وتصميمه وبعوثة المتعلقة بالطاقة الخضراء. كما توفر قاعدة البيانات المتاحة عبر شبكة الإنترنت للموردين المحليين للمنتجات والخدمات وصولاً سلساً ومباشراً، وللمطورين الدوليين إلى الخبرات والإرشادات المتوفرة على أرض الواقع، مما يسهل الامتثال لمتطلبات المحتوى المحلي. كذلك تعمل منصة "اعتماد" على دمج كافة المناقصات والمشتريات الحكومية وتبسيط الإجراءات الخاصة بالموردين.

الفرص المتاحة لتحسين كفاءة استخدام الطاقة

ورغم أنّ سياسة كفاءة استخدام الطاقة إذا لم يتم تصميمها وتنفيذها بعناية يمكن أن تكون سيفاً ذا حدين للصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة، إلا أنّ الطاقة والمواد الأولية منخفضة التكلفة من الناحية التاريخية قد أوجدت مزايا تنافسية للصناعات الكثيفة الاستخدام للطاقة في المملكة مثل قطاعات البتروكيماويات والصلب والإسمنت، والتي ستظل روافداً بالغة الأهمية من روافد النمو، سيما وأنّ البلاد تشهد تحولاً ملحوظاً من الابتعاد عن الاعتماد المفرط على الصادرات النفطية.

كذلك يعتبر وضع أهداف وطنية لكفاءة استخدام الطاقة من أهمّ السياسات التي يستلزم مراعاتها عند هيكلة أطر سياسة كفاءة استخدام الطاقة، فلو أن الصين على سبيل المثال حافظت على نفس مستوى نمو كثافة الطاقة فيها منذ عام 1980م، لكان استهلاك الطاقة فيها في عام 2018م أعلى بأربعة أضعاف، فضلاً عن أنّ النظام الإداري للحكومة الصينية كان له دور رئيسي في تحديد الأهداف الوطنية لكفاءة استخدام الطاقة وتقييم التقدم المحرز على مختلف الأصعدة، تلکم الأهداف التي دعمها النظام التشريعي والحوافز المالية ووضع وإنفاذ معايير كفاءة استخدام الطاقة وتقديم الدعم المالي والتخفيضات الضريبية والجوائز الخاصة لمشاريع كفاءة استخدام الطاقة وتطوير التكنولوجيا. غير أننا نجد ونتيجة لإطار سياسة الطاقة، قد انخفض استهلاك الطاقة لكل وحدة من المنتجات الصناعية الرئيسية انخفاضاً كبيراً في الفترة من عام 1980م إلى 2016م بنسبة 46% لمنتجات الصلب و45% للأسمنت و60% للإيثانول. غير أنّ من المهم الإشارة إلى أن دور الحكومة سيتغير بصورة ملموسة على مدى سريان السياسات التي نوقشت أعلاه، حيث أن جهود إعادة الهيكلة الأولية ستفسح في نهاية المطاف المجال لسوق الطاقة المحررة مما سيسمح للسلطات وقف التدخلات التنظيمية التخريبية.

تضاعف استهلاك الطاقة والانبعاثات الكربونية في المملكة العربية السعودية في الفترة من عام 1990م إلى عام 2016م بمقدار أربعة أضعاف تقريباً، بينما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 2.5 ضعفاً فقط إلى جانب تضاعف الكثافة السكانية. كذلك قدرت الدراسة المشتركة التي أجراها مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك) ومعهد أبحاث الطاقة التابع للجنة الصينية للتنمية الوطنية والإصلاح في الصين أنّ بإمكان المملكة مضاعفة ناتجها المحلي الإجمالي بحلول عام 2030م ومضاعفته أربعة أضعاف بحلول عام 2050م مقارنة بمستواه في عام 2015م. كما أنّ الطلب على الطاقة في المملكة العربية السعودية سيرتفع بنفس العوامل ضعفين وأربعة أضعاف على التوالي وفقاً لسيناريو خط الأساس. وبلغ متوسط إنتاج النفط اليومي في المملكة اعتباراً من عام 2018م مقدار 9.6 مليون برميل يومياً، فيما يصل الاستهلاك اليومي إلى 2.6 مليون برميل في اليوم في ذروة الصيف.

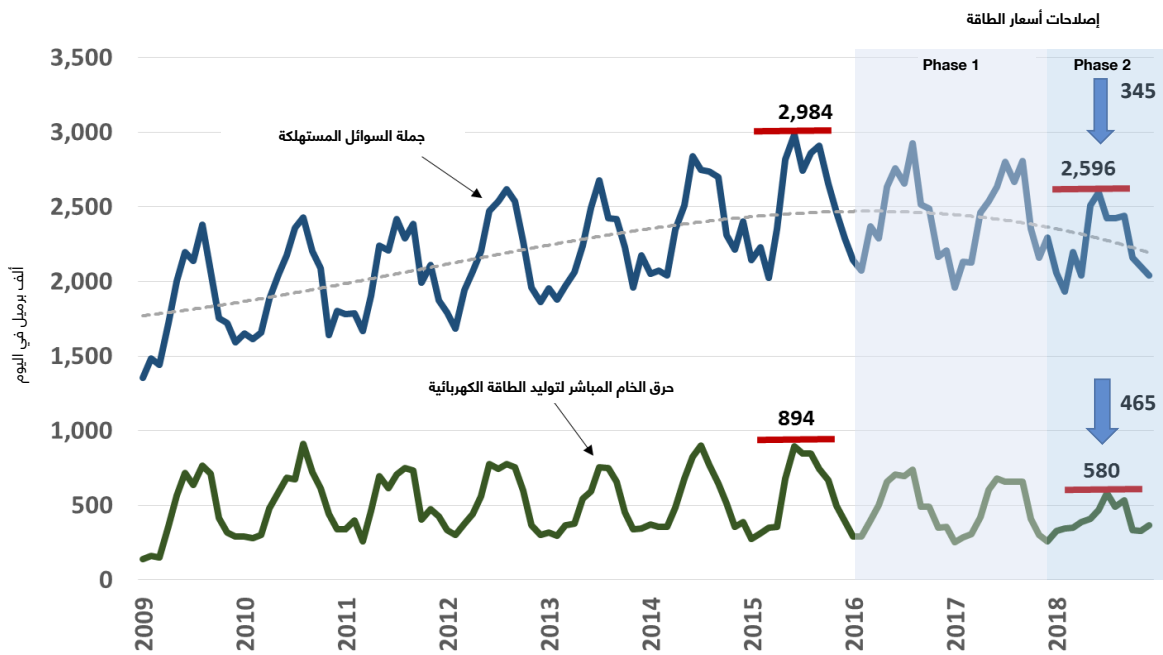
يطرح سيناريو خط الأساس سؤالاً مثيراً للقلق، وهو: ما الذي سيحدث للقدرة التصديرية للنفط إذا تضاعف الطلب المحلي على الطاقة أربع مرات بحلول عام 2050م؟

ربما يكون خفض استهلاك النفط المحلي أكثر مجالات السياسة أهمية لتحقيق الاستدامة المالية ومراقبة الانبعاثات الكربونية المحلية في المملكة العربية السعودية، وبإمكان المملكة وفقاً لسيناريو الحفاظ على الطاقة "المعزز" -الذي يتم فيه تطبيق تدابير كفاءة استخدام الطاقة في جميع القطاعات- خفض كثافة الطاقة لديها بنسبة 25% بحلول عام 2030م وبمقدار 45% بحلول عام 2050م، مقارنة بمقدار 3.9 طن من مكافئ النفط لكل دولار بأسعار عام 2010م.

الوقت الذي تضاعفت فيه تكلفة وقود النقل ثلاث مرات. نفذت الحكومة السعودية من جانبها برامج التحويلات النقدية ودفعت بالفعل أكثر من 40 مليار ريال سعودي إلى 3.76 مليون من حسابات المواطنين منذ شهر يناير عام 2018م وذلك من أجل موازنة التأثيرات الضارة على الفئات ذات الدخل المنخفض من المواطنين سواء بشكل مباشر من جراء التكلفة الباهظة للوقود والكهرباء، أو بشكل غير مباشر من الزيادة الناجمة عن في تكاليف السلع والخدمات، ومثلت نسبة 50% من هذا المجموع تعويضاً للمواطنين عن الزيادة في تكاليف الوقود والكهرباء.

أثبتت إصلاحات أسعار الطاقة أنها خطوة شديدة الأهمية حيال الاستهلاك المستدام للطاقة، وقد أدى ارتفاع أسعار الطاقة على مرحلتين في المملكة العربية السعودية إلى انخفاض بلغت نسبته 13% في استخدام النفط المحلي من حوالي 3 مليون برميل في اليوم في عام 2015م إلى حوالي 2.6 مليون برميل في اليوم في عام 2018م (راجع الشكل "4"). حيث شهدت أسعار الكهرباء خلال هذه الفترة زيادات غير مسبوقة في مستويات الاستهلاك السكني التي تقل عن 6000 كيلوواط/ ساعة شهرياً، التي شهدت ارتفاعاً حاداً من 0.05 ريال سعودي كيلوواط/ ساعة إلى 0.18 ريال سعودي كيلوواط/ ساعة، في ذات

الشكل 4. تأثير إصلاحات أسعار الطاقة على الاستهلاك المحلي للطاقة.



المصدر: كابسارك بناءً على بيانات المبادرة المشتركة بين المنظمات لنشر البيانات (JODI).

كما يمكن لتمويل كفاءة الطاقة تسريع عملية الإصلاحات، ولا نجد على الصعيد العالمي سوى ثلث مشاريع كفاءة استخدام الطاقة مدرجة في الميزانية العمومية من خلال التمويل الذاتي أو تمويل التأجير أو تمويل الديون، بينما يبقى الثلثان الآخران خارج هذه الميزانية، مما يخلق فرصاً للاستثمار الخارجي على سبيل المثال من خلال عقود الإمداد بالطاقة والبرامج الحكومية الواسعة النطاق. وقد تم إنشاء ما يسمى بمفهوم سوبر إسكو "Super-ESCO" لقطاع البناء والتشييد في المملكة العربية السعودية والذي يمكن استخدامه لبناء هياكل التمويل السهمي لمشاريع كفاءة استخدام الطاقة في الصناعة.

قد تصبح إصلاحات الأسعار في المستقبل أكثر صعوبة، حيث تسعى الحكومة إلى رفع أسعار الوقود المستخدم في القطاع الصناعي لاستيفاء المعايير الدولية ذات الصلة. ونظراً لأن الشركات الصناعية تفقد تدريجياً حصولها على الطاقة والمواد الأولية بسعر أقل من أسعار السوق، فإنها ستضطر إلى الابتكار والاستفادة بقدر أكبر من وفورات الحجم وتحسين سلاسل التوريد الخاصة بها. كذلك سيشجع ارتفاع أسعار الطاقة الاستثمارات في المعدات والعمليات ذات الكفاءة العالية. كما أن بإمكان الحكومة أن تضع خطة لتحويل الأموال العامة التي تدعم الشركات بطريقة مماثلة لبرنامج حساب المواطن، الذي يوفر تحويلات نقدية للأسر بوصفه بديلاً جزئياً لأسعار الطاقة المنخفضة والهادف لتقليل الآثار السالبة لارتفاع أسعار الطاقة والمواد الأولية على الصناعة.

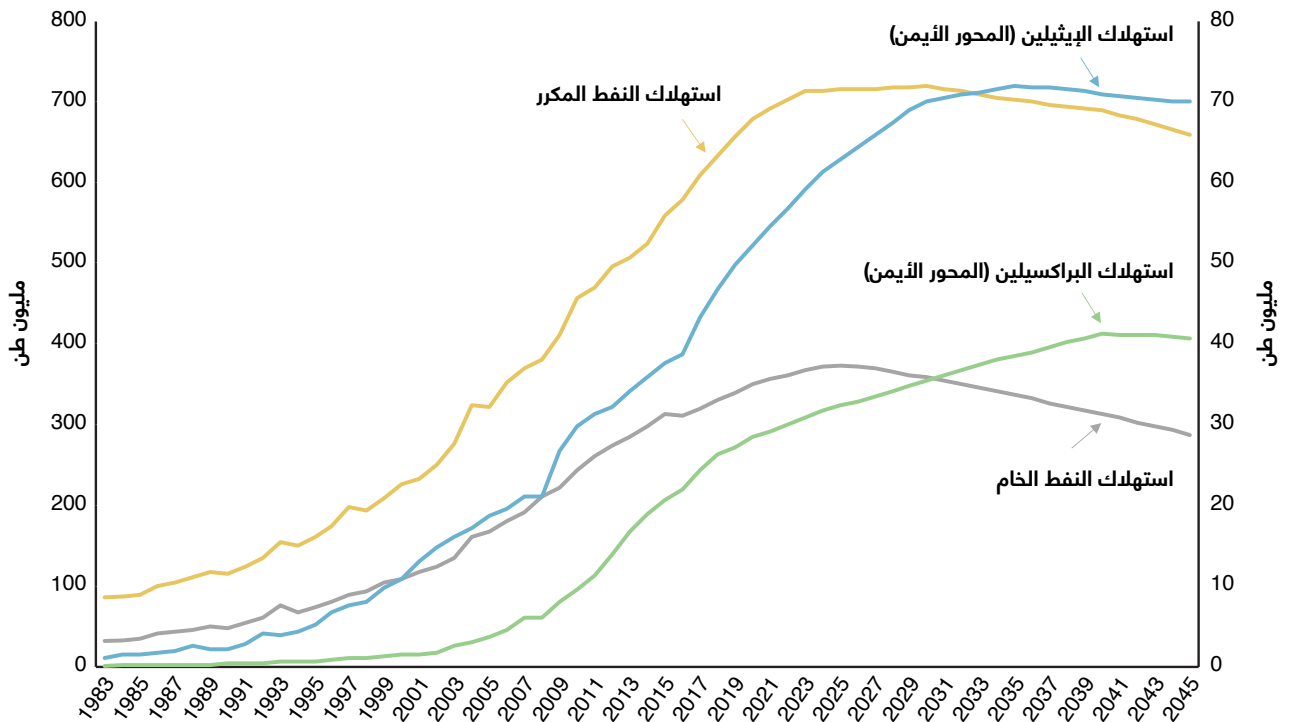
دمج سلسلة التوريد البتروكيماوية

زيادة الاستثمارات الثنائية لدفع عجلة النمو الاقتصادي في المستقبل:

من ناحية أخرى، نجد أن منتجي المواد الكيميائية السعوديين قد استثمروا في الصين منذ عام 1994م، ونلاحظ أن أكبر نمو في الاستثمار في العقد الماضي كان في صورة مشاريع مشتركة واسعة النطاق مع شركاء صينيين في المدن الصينية: فوجيان وتيانجين ولياوينغ ونيغشيا، حيث تبلغ القيمة الإجمالية للاستثمار السعودي الأجنبي المباشر في قطاع البتروكيماويات الصيني مبلغ 35 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمكن أن يولد 21.7 مليون طن من المواد الكيميائية سنوياً بحلول عام 2025م. كما أن من المتوقع أن تصل ذروة طلب السوق الصيني من الإيثيلين والبراكسيلين (PX) –العنصران الوسيطان الرئيسيان للبتروكيماويات- إلى 72 مليون طن سنوياً و41 مليون طن سنوياً على التوالي بحلول عام 2040م، بينما سيبدأ الطلب على النفط الخام والمنتجات المكررة في الانخفاض بحلول عام 2030م (راجع الشكل "5").

والجدير بالذكر أن الصين والمملكة العربية السعودية تصدرتا العالم خلال العقد الأخيرين في نمو إنتاج البتروكيماويات في الفترة من عام 2000م إلى عام 2018م، حيث تضاعفت حصة الصين العالمية من الإنتاج ثلاثة أضعاف، فيما تضاعفت حصة المملكة العربية السعودية. كما ستشهد العقود المقبلة استمرار ارتفاع الإنتاج في كلا البلدين مدفوعاً بالنمو الاقتصادي المطرد. إلا أننا نلاحظ رغم ذلك أن صناعة البتروكيماويات تواجه تحديات شتى وناشئة عن تقلبات أسعار النفط والقوانين البيئية الصارمة والصراعات التجارية الدولية وزيادة أوجه عدم اليقين الجيوسياسية والجيواقتصادية، ومما لا شك فيه أن هذه القضايا لها تأثيرات استراتيجية على لتعميق التعاون بين قطاعات البتروكيماويات في الصين والمملكة العربية السعودية.

الشكل 5. الطلب على البترول والبتروكيماويات في الصين.



المصدر: العرض التقديمي في ورشة كابسارك.

سيصبح من الضروري بنحو متزايد بالنسبة لمنتجي المواد الكيميائية وبالتزامن مع التشدد في النظم واللوائح البيئية، تطوير درجات تطبيق جديدة لتقنيات التعبئة البلاستيكية "الصديقة للبيئة" وتصميم طرق مبتكرة لاستعادة وإعادة تدوير النفايات البلاستيكية.

ومن جانب آخر، تعكس مراكز البحوث المشتركة التي تم تأسيسها على مدار العقد الماضي حقبة جديدة من التعاون المشترك بين هذه البلدين وتشكل نموذجاً ناجحاً للتعاون الثنائي في مجالات الابتكار، حيث قامت الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) في عام 2013م ببناء مركزها للبحث والتطوير في مدينة شنغهاي الصينية، بينما أنشأت شركة أرامكو السعودية في عام 2015م مركز بكين للأبحاث، وأنشأت الشركة الصينية للبترول والكيماويات (سينوبك) في عام 2016م مركز البحث والتطوير في وادي الظهران للتقنية بالمملكة العربية السعودية. فضلاً عن ذلك، فقد ساعدت برامج تبادل البحوث المشتركة والمواهب التي كانت نتاج مبادرة لكبار الشركات المنتجة للبترول والكيماويات على إرساء أسس الابتكار في المستقبل في كلا البلدين، ويشمل ذلك تعاون شركة سابك مع معهد داليان للفيزياء الكيميائية والأكاديمية الصينية للعلوم والشركات الاستراتيجية لشركة أرامكو السعودية مع جامعة تشينغوا والجامعة الصينية للبترول في بكين.

يوفر خفض الحواجز التجارية وزيادة التعاون التجاري المزيد من المنافع المتبادلة:

لا يفوتنا هنا أن نذكر أن الصين تعتبر أكبر شريك تجاري للصناعات الكيماوية للمملكة العربية السعودية، حيث تمثل صادرات المملكة من هذا القطاع اعتباراً من عام 2017م نسبة 25%. كما تعد المملكة العربية السعودية بدورها ثالث أكبر شريك تجاري للصين حيث تمثل نسبة 8.3% من صادرات المملكة العربية السعودية. أما فيما يتعلق بالواردات الكيميائية، فقد ارتفعت واردات الصين من المواد الكيميائية من المملكة العربية السعودية

كما يوسع المنتجون الصينيون في الوقت نفسه استثماراتهم في قطاع البتروكيماويات في المملكة العربية السعودية في مشاريع مثل المشروع المشترك لمدينة جازان الصناعية، وتقارب القيمة الإجمالية للاستثمار الصيني الأجنبي المباشر في صناعة البتروكيماويات في المملكة مبلغ 12.5 مليار دولار أمريكي، مما سيضيف 5 ملايين طن من الإنتاج الكيميائي في المملكة بحلول عام 2025م، كما سيكتسب قطاع البتروكيماويات أهمية أكبر بالتزامن مع تنوع المملكة العربية السعودية لاقتصادها بما يتجاوز صادرات النفط والغاز. وقد حدد برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية في إطار مشروع تحقيق رؤية السعودية أهدافاً في أوائل عام 2019م لزيادة توطين سلسلة التوريد الكيميائية الأساسية والوسيطة إلى نسبة 70%، وتطوير مجموعات متخصصة في تصنيع المواد الكيميائية ومضاعفة الطاقة الإنتاجية المحلية للمنتجات البلاستيكية ومنتجات التعبئة والتغليف.

كذلك سيصبح الاستثمار في مرافق الإنتاج المحلية مساراً متزايد الفعالية للاستفادة المثلى من المزايا المختلفة للبلدين في الحصول على سبل الموارد والتكنولوجيا وتحسين مواهب وخبرات الأيدي العاملة لديهما بالتزامن مع استمرار نمو أسواق البتروكيماويات في الصين والمملكة العربية السعودية.

الابتكارات اللازمة لبلوغ القدرة التنافسية والاستدامة:

يعتبر الابتكار ضرورة استراتيجية للصناعات البتروكيماوية في هذين البلدين، حيث تتيح مشاريع البحث والتطوير (R&D) فرصاً للاستثمار الثنائي في إطار السعي لتحقيق المزيد من القدرات المتقدمة والمعرفة الفنية والتكنولوجيا لتحقيق فوائد اقتصادية وبيئية واجتماعية. كذلك يمكن أن تتضمن أبرز مجالات وأوجه التعاون المحتملة الجهود المبذولة لزيادة الكفاءة والإنتاجية للمواد الكيميائية وتطوير تقنيات العمليات المتقدمة مثل تقنيات تحويل النفط الخام إلى مواد كيميائية. كما

والصين منذ بدء هذه المحادثات قبل خمسة عشر عاماً، على العكس تماماً من تسارع خطى التجارة والاستثمار بين الصين والمملكة العربية السعودية. ولعل إحدى العقبات الرئيسية القائمة كانت تتمثل في معارضة الصين لتحرير تجارة البتروكيماويات، ويعزى ذلك بدرجة كبيرة إلى مزايا تكلفة المدخلات التي يتمتع بها منتجو البتروكيماويات في المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى. فعلى سبيل المثال، تبلغ تكلفة إنتاج الإيثيلين والبولي إيثيلين والجليكول في المملكة العربية السعودية حوالي ثلث التكلفة في الصين، بينما تبلغ تكلفة إنتاج البولي بروبيلين حوالي 25% في المملكة العربية السعودية. وبالتالي، فإن التجارة غير المقيدة في البتروكيماويات سيكون لها تأثير سلبي هائل على هذا القطاع في الصين، بما فيه الخسارة المحتملة لعدد كبير من الوظائف. ورغم ذلك، فإن مشروعات البتروكيماويات المشتركة والتعاون البحثي - كما هو موضح أعلاه - شهدت التقدم بخطوات أقل إثارة للجدل نحو إنشاء أرضية مشتركة يمكن أن تكون بمثابة الأساس لاتفاقية التجارة الحرة.

بشكلٍ مطرد خلال ربع القرن الماضي، من مقدار 0.3 مليون طن في عام 1992م إلى مقدار 10 مليون طن في عام 2017م. وتظهر شحنات المواد الكيماوية هذه حدوث تغييرات هيكلية كبيرة خلال هذه الفترة، حيث تحولت من تركيز بنسبة 75% في الأسمدة لتتكون بالكامل من نسبة 98% تقريباً من البولييمرات والمواد البتروكيماوية الوسيطة. وإذا استشرطنا المستقبل، فإن من المتوقع أن تتطور تجارة المواد الكيماوية بين هذين البلدين لا سيما بالتزامن مع استجابة الصناعة لتغير السوق العالمية واستراتيجيات التنمية المحلية. علاوة على ذلك، وإذا استمرت الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية دون التوصل لحل لها، فإن من شأن ذلك أن يتيح للمنتجين السعوديين الفرصة لتوفير بدائل للمواد البتروكيماوية الوسيطة الرئيسية والبوليمرات التي تستوردها الصين حالياً من الولايات المتحدة الأمريكية.

كما نلاحظ كذلك الخطى البطيئة لتقدم مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون الخليجي

حول ورشة العمل

- بنذر الغامدي – باحث مشارك بمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
- نيكولاس هوارث – زميل باحث بكابسارك
- كوتاني إيثنيرو – باحث أول بمعهد اقتصاديات الطاقة - اليابان
- دونغ جيانغ – رئيس قسم الخدمات المصرفية للشركات بالبنك التجاري الدولي - فرع الرياض
- ثياو مينغ كي – نائب كبير المهندسين بمعهد سينوبك لبحوث الاقتصاد والتنمية - الصين
- تاو ما – نائب مدير الاقتصاد السياسي الدولي بمعهد الاقتصاد العالمي والسياسة في الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية (CASS)
- فؤاد موسى – نائب الرئيس للمحتوى المحلي وتطوير الأعمال بسابك - المملكة العربية السعودية
- جواهر علي معمر – المركز السعودي للشراكة الاستراتيجية الدولية
- عبد الرحمن مقيرن – المركز السعودي للشراكة الاستراتيجية الدولية
- عبد الوهاب السعدون – الأمين العام للجمعية الخليجية للبتروكيماويات والكيماويات
- خالد عبد الله صالح – مستشار بمدينة الملك عبد الله للطاقة الذرية والمتجددة - المملكة العربية السعودية
- آدم سيمنسكي – رئيس كابسارك
- بيتر سميتس – مدير أول للاستدامة الصناعية وإدارة استدامة الشركات بسابك - المملكة العربية السعودية
- عقد مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك) ورشة عمل بعنوان "الأطر السياسية والاقتصادية لتعميق التعاون الصيني السعودي" في الثاني من شهر يوليو لعام 2019م بمدينة الرياض، وقد حضر هذه الورشة لفيث من ثلاثين خبيراً من شتى القطاعات الحكومية والصناعية والأوساط الأكاديمية، وعقدت الورشة وفقاً للنسخة المعدلة من قواعد تشاتام (Chatham House Rules)، ووافق المشاركون في هذه الورشة على إدراج قائمة تضم أسماءهم أدناه، غير أنه لا يمكن أن يعزى أي محتوى في هذا الملخص إلى أي فرد بعينه بمعزل عن الجهود الجماعية لكافة المشاركين الآخرين.
- ألكساندر أبلزا – الرئيس المشارك لتحالف الصناعة في آسيا والمحيط الهادئ
- موضي العتيبي – محاضر في الاقتصاد بجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن - المملكة العربية السعودية
- عمار أمارناث – مدير برنامج إدارة معلومات الطاقة بكابسارك
- حاتم العطوي – متدرب بكبسارك
- إليزابيث كاري – باحث أول مشارك بكابسارك
- دونمي تثن – زميل باحث بكابسارك
- ثوانغ تثنينغ – المدير العام للبنك الصناعي والتجاري الصيني (ICBC) - فرع الرياض
- ياندي داي – المدير العام السابق لمعهد أبحاث الطاقة واللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح - الصين
- ثياو تثنانغ فنغ – محلل أبحاث بمجلس الدفاع عن الموارد الطبيعية، مكتب بكين - الصين
- فيليب جالكين – باحث زائر بكابسارك

يونغ تشونغ وانغ – مدير قسم الطاقة العالمية بمعهد
الاقتصاد العالمي والسياسة (CASS)

كولين وارد – المدير المؤقت لبرنامج الأسواق والتنمية
الصناعية بكابسارك

جياو يو – نائب رئيس معهد سينوبك لبحوث الاقتصاد
والتنمية - الصين

لين زهانج – باحث بمعهد الاقتصاد والسياسة العالمي
(CASS)

فهد سليمان – مدير مركز التميز البحثي في الطاقة
المتجددة وكفاءة الطاقة بجامعة الملك فهد للبترول
والمعادن - المملكة العربية السعودية

غودنغ سون – زميل أبحاث بكابسارك

لي سون – زميل باحث بمعهد بحوث الاقتصاد
والتكنولوجيا الصيني - الصين

لي تيان – أستاذ مشارك بمعهد بحوث الطاقة (NDRC)
- الصين

فهد محمد تركي – نائب الرئيس للبحوث بكابسارك

معلومات عن الفريق

دونغمي تدثن

زميل باحث بمركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك) وتركز أبحاثها على دراسات السياسة المتعلقة بالصين وتنسيق الشراكة، ولديها خبرات تتجاوز العشرين عاماً في مجالات الطاقة والغير المناخي، حيث كانت تتولى منصب رئيس مكتب معهد الصين للإنتاجية الصناعية ومدير برنامج التغير المناخي والطاقة في (WWF China) قبل انضمامها لفريق عمل كابسارك.



كولين وارد

شغل كولين منصب المدير المؤقت لبرنامج الأسواق والتنمية الصناعية في كابسارك، وقد عمل في مجال صناعة الطاقة لمدة تجاوزت العشر سنوات في مختلف القدرات بما فيها العمل الزلزالي الميداني وتصميم مصافي البترول والاستشارات لكبرى شركات النفط العالمية والوطنية. ويشارك كولين بدور رئيسي في العديد من مشاريع كابسارك، ويركز بشكل أساسي على تقدير تكلفة مشروعات الطاقة والآثار البيئية لصناعة الطاقة العالمية، وهو حاصل على ماجستير إدارة الأعمال (في جامعة تكساس) وبكالوريوس الهندسة الكهربائية (في جامعة هيوستن) ودرجة البكالوريوس في الفلسفة (في جامعة تولين).



ياندي داي

زميل باحث أول في معهد بحوث الطاقة (ERI) باللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح بالصين، وقد التحق بمعهد أبحاث الطاقة في عام 1982م وتولى منصب نائب المدير العام في الفترة من 2003م إلى عام 2016م وشغل منصب المدير العام للمعهد في الفترة من عامي 2016-2017م. وتركز أبحاثه على اقتصاديات الطاقة واستراتيجيات تطويرها والتخطيط للحفاظ عليها وسياسات التغير المناخي. وهو حاصل على درجة البكالوريوس في الصناعة الكيميائية العضوية الأساسية من الجامعة الصينية للبترول (هوادونغ).



نبذة تعريفية عن المشروع

إن رؤية وإجراءات بناء حزام طريق الحرير الاقتصادي المشترك وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين كان قد أعلنها الرئيس الصيني شي جين بينغ في عام 2013م وأطلقتها الحكومة الصينية رسمياً في شهر مارس من عام 2015م باعتبارها رؤية وإجراءات لبناء هذا الحزام والتي باتت تعرف بمبادرة الحزام والطريق المتطورة في الصين (BRI) وهي موضوع حظي بمزيد من الاهتمام عبر مجالات الأعمال والأوساط الأكاديمية والحكومية. كما يعمل هذا المشروع على تقييم التقدم الشامل للتعاون الثنائي بين الصين والمملكة العربية السعودية، مع التركيز بصفة خاصة على الاستثمار المباشر في قطاع الطاقة وتحولات الطاقة والفرص التي تتجاوز الوقود الأحفوري، وذلك بهدف تحسين الأطر السياسية للتكامل الاقتصادي بين مبادرة الحزام والطريق في الصين ورؤية السعودية 2030.



www.kapsarc.org